

دراسات الاجتماع الثامن لمبادرة الإحصاءات العربية "عربسات"
10-11 نوفمبر 2021

جودة البيانات الإحصائية في الدول العربية

امحمد موعش
صندوق النقد العربي
2021

أمانة اللجنة الفنية
صندوق النقد العربي

مقدمة

أولاً: الأطر القانونية والمؤسسية لجودة البيانات في الدول العربية.

ثانياً: أهم مبادئ جودة البيانات الإحصائية:

ضمان نزاهة البيانات.

"سلامة المنهجيات" المعتمدة في إعداد البيانات.

"دقة وموثوقية البيانات".

نشر البيانات.



في إطار تنفيذ توصيات اللجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، أعد صندوق النقد العربي استبياناً للتعرف على تجارب الدول العربية في تعزيز جودة البيانات الإحصائية.

استرشاداً بالمعايير الدولية المتضمنة في إطار تقييم جودة البيانات (Data Quality Assessment Framework (DQAF الصادر عن صندوق النقد الدولي، الذي يُمكن النظر إليه من خلال خمسة أبعاد هي: متطلبات البيئة القانونية والمؤسسية، ضمانات النزاهة، وضوح المنهجيات المعتمدة، الدقة والموثوقية، ونشر البيانات.

إعداد التقرير يُقدم نتائج الاستبيان وإرسال المسودة الأولية إلى الدول العربية، حيث أدرجت ملاحظات ومقترحات الدول في التقرير النهائي.

4. استلم الصندوق ردوداً من عشر دول عربية بما يشمل: المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

5. يتبين من خلال الاستبيان أن الأجهزة الإحصائية العربية، وعلى الرغم من تنوع نظمها الإدارية، تولي اهتماماً لموضوع جودة البيانات من خلال حرصها على تطبيق المعايير الدولية في جمع البيانات وإعداد المؤشرات ونشرها، وفي استحداث وحدة إدارية تعنى بجودة البيانات في جهاز الإحصاء.

استهدف الاستبيان تحديد خصائص ومميزات البيئة القانونية والمؤسسية لأجهزة الإحصاء التي تساهم في تعزيز جودة البيانات، منها وجود إطار قانوني ينظم مهام جمع وإعداد ونشر الإحصاءات، واعتماد مبادئ الحياد والشفافية، وطبيعة البنية الإدارية لجهاز الإحصاء ومدى توفر الموارد البشرية والمادية للقيام بمهامه، وغيرها من المميزات المؤسسية.

فيما يتعلق بالإطار القانوني، تتوفر لدى الدول العربية تشريعات وقوانين تنظم مجال الإحصاءات وتقوم بعض الدول بتحديثها بشكل دوري للأخذ في الاعتبار المستجدات في مجال الإحصاء. فيما يتعلق بالإطار المؤسسي، يعتبر جهاز الإحصاء الجهة المعنية بجودة الإحصاءات المنشورة من قبل المؤسسات الحكومية في كل الدول العربية المشاركة في الاستبيان.

3. يتبع جهاز الإحصاء وزارة التخطيط في كل من الأردن ومصر واليمن، ويتبع وزارة الاتصالات والتكنولوجيا في كل من الجزائر والكويت. في حين يعتبر هيئة مستقلة في السعودية والمغرب، كما أن جهاز الإحصاء يتبع رئاسة مجلس الوزراء في كل من جمهورية السودان ودولة فلسطين.
4. تبين كذلك من خلال نتائج الاستبيان أن لدى كل الأجهزة الإحصائية وحدة إدارية تهتم بتطبيق معايير الجودة في البيانات الإحصائية، خاصة ما يرتبط بتنفيذ المسوحات واستخراج النتائج.
5. تتنوع معايير الجودة في هذا المجال، حيث تعتمد الدول مزيج من المعايير المدرجة في نظم الجودة المختلفة، تشمل "إطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي (DQAF)، ومدونة الممارسات الجيدة (COP) لاتحاد الأوروبي المكيفة لدول البحر الأبيض المتوسط، وهناك دول لديها إطار وطني لجودة البيانات، كما هو الشأن بالنسبة للهيئة العامة للإحصاء في السعودية.

تقوم الأجهزة الإحصائية بتقييم جودة البيانات، حيث يقوم ثلثي المؤسسات بمراقبة الجودة في جميع مراحل تنفيذ العمل الإحصائي من قبل الوحدة الإدارية المكلفة بالجودة، من خلال الالتزام بالمنهجيات المعتمدة والممارسات السليمة، والتقيد بمقتضيات القانون الإحصائي، وتطبيق تقنيات إحصائية متخصصة، ومراقبة جودة عمليات وبيانات المسوح الإحصائية.

تقوم معظم الأجهزة الإحصائية العربية بالتنسيق المباشر مع باقي منتجي البيانات في الدول العربية، فيما تتوفر كذلك في الأردن ومصر لجنة وطنية للإحصاءات لها طابع استشاري. ويتم التنسيق الإحصائي في الجزائر وفلسطين من خلال مجلس وطني للإحصاء.

بخصوص توفر الموارد، أكدت نحو 50 بالمائة من الردود عن توفر مستوى جيد من الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة، في حين اعتبرها الآخرون متوسطةً. كما أن ثلثي هذه المؤسسات تعتبر أن لديها موارد مالية جيدة.



1. ضمان نزاهة البيانات

□ يتعلق هذا المبدأ بالممارسات التي تهدف إلى ضمان نزاهة الإحصاءات التي تتجلى في الالتزام بالموضوعية في جمع ومعالجة ونشر البيانات، من خلال الالتزام بمبدأ الحياد والشفافية في الإجراءات المطبقة لإنجاز الأعمال الإحصائية ونشرها. تبين النتائج أن معظم الأجهزة الإحصائية العربية تعتمد مبدأ الحياد بصفة جيدة في إنجاز العمل الإحصائي.

2. سلامة المنهجية

□ تهدف سلامة المنهجيات الإحصائية إلى تبني إجراءات لضمان توافق المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة في إعداد البيانات الإحصائية مع أحدث المنهجيات والأدلة الإحصائية الدولية. يُبين الاستبيان أن هناك حرص لدى الأجهزة الإحصائية العربية على تطبيق المعايير والأدلة الإحصائية الدولية، مع وجود تباين في مواكبة المستجدات في تطبيق هذه المعايير.



3. دقة وموثوقية البيانات

- تعني إعداد الإحصاءات تبرز الواقع بشكل كافٍ، حيث يمكن تقييمها من خلال ثلاثة أبعاد تشمل: سهولة الحصول على البيانات من مصادرها، وأهم الإجراءات المتخذة لذلك، والآليات المتبعة لمراجعة البيانات والتأكد من موثوقيتها وتحديثها بصفة دورية.
- تبين النتائج أن معظم مراكز الإحصاء العربية تعتبر أن هناك سهولة جيدة في الحصول على البيانات فيما يتعلق بالمسوح حول الأفراد، في حين صرح نصف هذه المؤسسات وجود تحديات فيما يتعلق بجمع البيانات الخاصة بمسوحات الشركات، في حين يواجه ثلاثة أرباع هذه المؤسسات تحديات فيما يتعلق بسهولة الحصول على البيانات من السجلات الإدارية.
- تتم مراجعة البيانات والتأكد من موثوقيتها وتحديثها بصفة دورية، باستخدام منهجيات متعددة، تختلف حسب مصدر البيانات. ففي حالة المسوحات هناك قواعد لتدقيق البيانات، وهناك زيارات بعدية للتحقق من البيانات المجمعة، وكذلك إجراء المقارنات من خلال سلاسل زمنية أو من خلال الجولات السابقة للمسح، فيما يتم في حالة البيانات الإدارية تطبيق إجراءات الجودة والرجوع إلى المصدر في حال وجود أخطاء.



4. نشر البيانات

- يعتبر نشر البيانات وسهولة الولوج إليها من أهم سمات جودة الإحصاءات. فهناك معايير دولية للنشر تم إصدارها من قبل صندوق النقد الدولي وتختلف أساليب نشر البيانات حسب انضمام الدولة إلى أي من هذه المعايير.
- تقوم أربع دول عربية من بين الدول المستوفية للاستبيان وهي: الأردن، والسعودية، وفلسطين، ومصر، بتطبيق معايير النظام الخاص لنشر البيانات (SDDS)، وتعتبر متقدمة في تطبيق الأدلة الإحصائية الدولية الحديثة، سواء على صعيد إنجاز المسوحات أو إعداد الإحصاءات المتعلقة. تتبع هذه الدول أساليب واضحة للنشر كما تقوم بتوفير البيانات الوصفية لمعظم المؤشرات، كما توفر خدمة الدعم للمستخدمين.
- بالمقابل، تطبق بعض الدول النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS)، وتسعى إلى استكمال متطلبات الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات، في حين تعمل باقي الدول العربية إلى تطبيق كل معايير النظام العام المعزز من خلال تنفيذ استراتيجيات لتطوير الإحصاءات.

مناقشة مفتوحة